الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملا بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجه الى الحكومة بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

بيروت في 2025/05/14

النائب
غادة أيوب

دولة رئيس مجلس الوزراء
السيد نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجه الى الحكومة حول استغلال شركات تحويل الأموال للأموال العامة من خلال إيداعها في حساباتها الخاصة واستثمارها مقابل فوائد وتأخير تحويلها إلى الخزينة العامة مقابل غرامات زهيدة لا تُقارن بحجم الأرباح المحققة.

بالاشارة الى الموضوع اعلاه،
وعملاً بالنظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه إلى الحكومة بالسؤال التالي:

في ضوء المعلومات المذكورة في مقالة الصحافية عزة الحاج حسن المنشورة في جريدة المدن الإلكترونية بعنوان **"بالأسماء... شركات أموال تستغل جباية الضرائب والرسوم وتحقّق المليارات"** بتاريخ 2025/5/2، والتي تكشف عن تعاقد وزارة المالية مع عدد من شركات تحويل الأموال والمؤسسات المالية غير المصرفية لتحصيل الرسوم والضرائب من المواطنين بموجب مذكرات تفاهم لا تستند إلى عقود قانونية خاضعة لقانون الشراء العام أو معايير الحوكمة والشفافية، ومن دون إجراء أي مناقصة أو عروض أسعار، نرجو من دولة الرئيس الاجابة عما يلي:

١. ما هي الأسس القانونية التي سمحت لوزارة المالية توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من شركات تحويل الأموال مثل (OMT، Whish Money، Cash Plus، وغيرها) لتحصيل الضرائب والرسوم، من دون اعتماد آلية التلزيم أو اجراء مناقصات وفق قانون الشراء العام، ودون اي رقابة مسبقة من الجهات المختصة؟

٢. ما هي الاجراءات القانونية التي اتخذتها كل من وزارة المالية وحاكميّة مصرف لبنان للحدّ من المخالفات التي تقوم بها بعض الشركات الماليّة التي تجني الثروات على حساب الخزينة العامة، من خلال اما استثمار الأموال المجباة او تأخير تحويلها إلى حساب الدولة مقابل تسديد غرامة 3.5٪ من قيمة الأموال المجباة فقط؟

3. كيف تبرّر وزارة المالية استمرار تعاقدها مع هذه الشركات رغم ما تحققه من أرباح هائلة تفوق المليارات، نتيجة استغلالها الأموال العامة المحصّلة من المواطنين عبر إيداعها مؤقتًا في حساباتها الخاصة وتأخير تحويلها إلى الخزينة العامة، مقابل تسديد غرامات غير رادعة؟

4. ما هي التدابير الرقابية المعتمدة حاليًا للتأكد من مطابقة ما تحصّله هذه الشركات فعليًا لما يتم تحويله إلى حساب الخزينة العامة؟ وهل تم الكشف عن أي فجوات أو فروقات في الأرقام خلال السنوات الماضية ؟

وعليه،

جئنا بموجب كتابنا الحاضر، نطلب من دولتكم إحالة السؤال المفصّل أعلاه إلى وزير المالية، طالبين الإجابة عليه خطياً، عملاً بأحكام المادة 124من النظام الداخلي لمجلس النواب، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الدستورية المناسبة في حال ثبوت وجود مخالفات قانونية وهدر منظم للمال العام.